



نشرة موجز

تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية

نوفمبر 2022

يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر نوفمبر لعام 2022 مقارنة بالشهر السابق، وأبرز نتائجه يمكن إيجازها على النحو التالي:

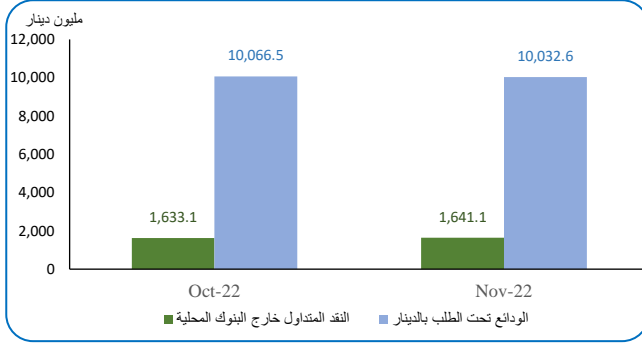
- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 1.2% ليلعب نحو 38229.9 مليون دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 402.0 مليون دينار وبنسبة 0.5%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي بقيمة 276.6 مليون دينار وبنسبة 2.7%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 454.8 مليون دينار وبنسبة 1.0%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص المقيم بنحو 432.1 مليون دينار وبنسبة 1.2%.
- ارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين وغير المقيمين بقيمة 237.6 مليون دينار ونسبته 0.5%.

أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

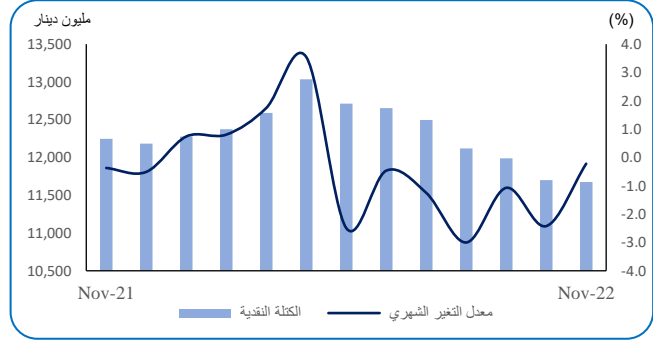
سجلت قيمة أرصدة الكتلة النقدية (M1) أو عرض النقد بمعناه الضيق تراجعاً للشهر السابع على التوالي بلغت قيمته التراكمية نحو 1362.9 مليون دينار وبنسبة 10.5% منذ نهاية شهر أبريل 2022. وعلى أساس شهري، تراجعت قيمة الرصيد بنحو 25.9 مليون دينار وبنسبة 0.2% ليلعب نحو 11673.7 مليون دينار في نهاية نوفمبر 2022 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 11699.6 مليون دينار في نهاية أكتوبر 2022. ويعزى هذا التراجع كمحصلة لانخفاض رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 33.9 مليون دينار وبنسبة 0.3% مقابل ارتفاع رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 8.0 ملايين دينار وبنسبة 0.5%. وعلى أساس سنوي، تراجعت قيمة رصيد الكتلة النقدية بنحو 573.6 مليون دينار وبنسبة 4.7% في شهر نوفمبر 2022 مقارنة برصيد الشهر المقابل من العام السابق البالغ قيمته نحو 12247.2 مليون دينار، وذلك نتيجة لانخفاض كل من النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 130.7 مليون دينار وبنسبة 7.4%، والودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي بنحو 442.9 مليون دينار وبنسبة 4.2%.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)

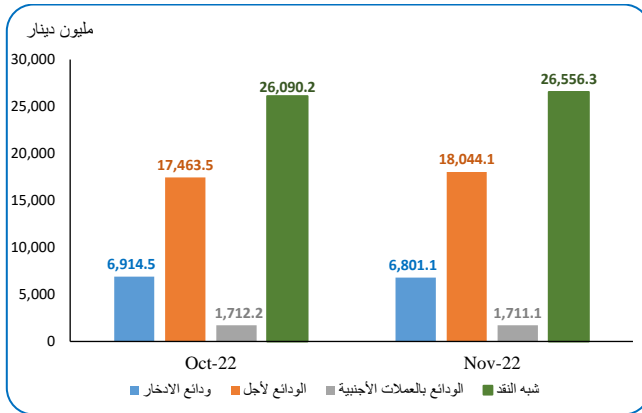


المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 440.2 مليون دينار وبنسبة 1.2% على أساس شهري لتبلغ قيمته نحو 38229.9 مليون دينار مقابل 37789.7 مليون دينار في نهاية الشهر السابق. ويُعزى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بنحو 466.1 مليون دينار وبنسبة 1.8% من جهة، مقابل انخفاض رصيد عرض النقد (M1) بنحو 25.9 مليون دينار وبنسبة 0.2% (على النحو الموضح سابقاً) من جهة أخرى. أما على أساس سنوي، تُشير البيانات إلى ارتفاع رصيد عرض النقد (M2) بنحو 1828.3 مليون دينار وبنسبة 5.0% مقارنة بشهر نوفمبر 2021. وبهذا الارتفاع يُسجل رصيد عرض النقد (M2) أعلى قيمة له منذ نهاية شهر يوليو 2021.

شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانياً: التطورات المصرفية (بخلاف بنك الكويت المركزي)

1. موجودات "أصول" البنوك المحلية:

تتركز الموجودات في مجال الإقراض أساساً، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي. وفي نهاية شهر نوفمبر 2022، ارتفعت موجودات البنوك المحلية (على أساس شهري) بقيمة بلغت نحو 402.0 مليون دينار وبنسبة 0.5% ليلعب إجمالي الرصيد نحو 84228.1 مليون دينار مقابل قيمة بلغت نحو 83826.1 مليون دينار في نهاية الشهر السابق، ويعزى ذلك الارتفاع كمحصلة إلى ارتفاع كل من المطالب على القطاع الخاص وقروض للبنوك والمطالب على البنك المركزي والمطالب على الحكومة والموجودات الأخرى بقيمة (331.5 مليون دينار، و206.7 ملايين دينار، و109.8 ملايين دينار، و3.1 ملايين دينار، و13.8 مليون دينار) على الترتيب من جهة، وتراجع باقي بنود الموجودات (الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك والموجودات الأجنبية، والمطالب على المؤسسات العامة) من جهة أخرى.

أما على أساس سنوي، ارتفع إجمالي رصيد الموجودات بنحو 7808.0 ملايين دينار وبنسبة 10.2%، ويعزى ذلك لارتفاع كافة عناصر جانب الأصول باستثناء المطالب على الحكومة التي تراجعت بقيمة بلغت نحو 664.6 مليون دينار وبنسبة 56.0%، والودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية بنحو 250.6 مليون دينار وبنسبة 13.7%، والمطالب على البنك المركزي بنحو 50.4 مليون دينار وبنسبة 0.6%. هذا، وقد سجلت أرصدة كل من المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 3386.7 مليون دينار وبنسبة 8.3%، و4616.8 مليون دينار وبنسبة 26.1% لكلٍ منهما على الترتيب.

جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية

(مليون دينار)

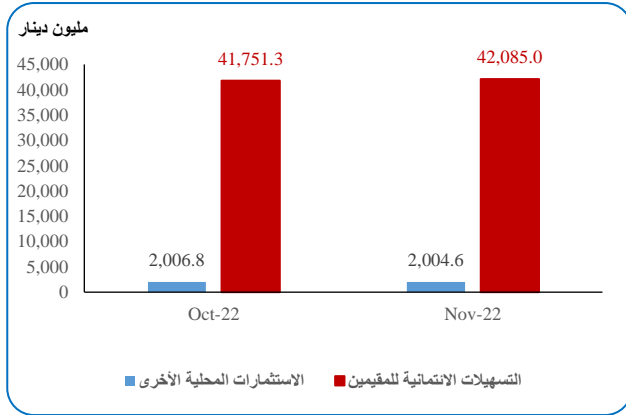
النسبة للإجمالي (%)	معدل التغير (%)		نوفمبر 2022	أكتوبر 2022	نوفمبر 2021	
	سنوي	شهري				
9.5	-0.6	1.4	7,982.1	7,872.3	8,032.5	مطالب على البنك المركزي
0.6	-56.0	0.6	522.6	519.6	1,187.2	مطالب على الحكومة
4.3	3.5	-0.2	3,623.9	3,630.5	3,500.7	مطالب على المؤسسات العامة*
52.3	8.3	0.8	44,089.6	43,758.1	40,702.9	مطالب على القطاع الخاص
26.4	26.1	-0.3	22,274.3	22,349.5	17,657.5	الموجودات الأجنبية
1.4	60.8	20.7	1,206.1	999.4	749.9	قروض للبنوك
1.9	-13.7	-10.3	1,580.6	1,761.7	1,831.2	الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك
3.5	6.9	0.5	2,948.9	2,935.1	2,758.3	الموجودات الأخرى
100.0	10.2	0.5	84,228.1	83,826.1	76,420.2	إجمالي موجودات البنوك المحلية

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة "50% فأكثر" وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

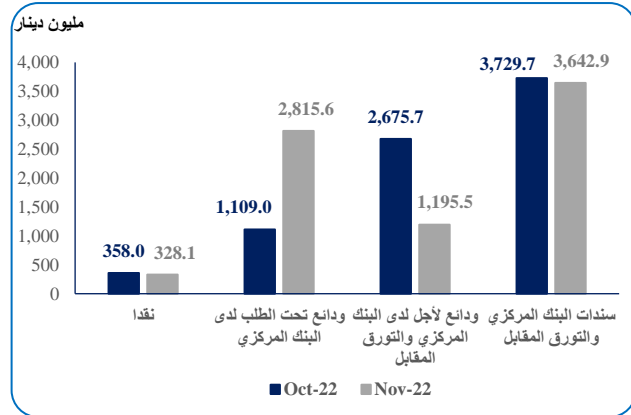
ومن جانبٍ آخر، ارتفعت قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بما يعادل 276.6 مليون دينار وبنسبة 2.7% لتبلغ نحو 10485.1 مليون دينار مقابل قيمة بلغت نحو 10208.5 ملايين دينار نهاية الشهر السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع بصفة رئيسية نتيجة تراجع رصيد المطلوبات الأجنبية بقيمة أكبر من تراجع رصيد الموجودات الأجنبية، حيث تراجعت المطلوبات الأجنبية بنحو 351.8 مليون دينار وبنسبة 2.9%، مقابل تراجع في قيمة رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 75.2 مليون دينار وبنسبة 0.3%.

شكل (6): مكونات المطالب على القطاع الخاص



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (5): مكونات المطالب على البنك المركزي



المصدر: بنك الكويت المركزي.

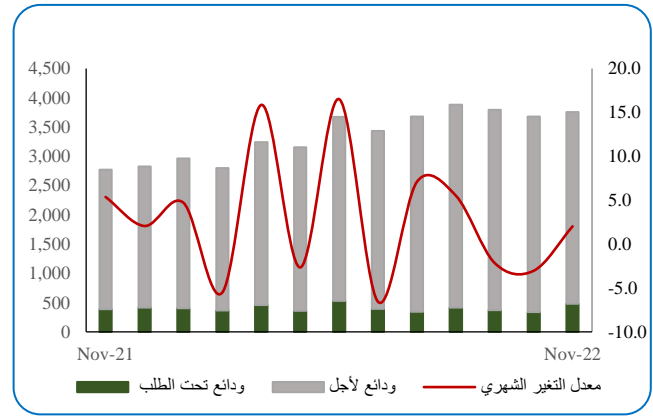
2. أرصدة الودائع في البنوك المحلية:

على أساس شهري، شهد رصيد إجمالي الودائع في البنوك المحلية للمقيمين ارتفاعاً بنحو 454.8 مليون دينار وبنسبة 1.0% ليبلغ قيمته نحو 47091.1 مليون دينار في نهاية نوفمبر 2022 مقابل نحو 46636.4 مليون دينار في نهاية الشهر السابق، ويُعزى ذلك كمحصلة لارتفاع كل من إجمالي ودائع القطاع الخاص (بقيمة 432.1 مليون دينار، وبنسبة 1.2%) والودائع الحكومية (بقيمة 74.3 مليون دينار، وبنسبة 2.0%)، مقابل تراجع ودائع المؤسسات العامة (بقيمة 51.7 مليون دينار، وبنسبة 0.8%).

وعلى أساس سنوي، ارتفعت ودائع المقيمين بنحو 2271.1 مليون دينار وبنسبة 5.1%، وذلك كمحصلة لارتفاع كل من الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص بنحو (984.7 مليون دينار وبنسبة 35.5%، و1959.0 مليون دينار وبنسبة 5.7%) لكلٍ منهما على الترتيب في نهاية شهر نوفمبر 2022 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق. وفي مقابل ذلك، انخفضت ودائع المؤسسات العامة بنحو 672.5 مليون دينار وبنسبة 9.1%.

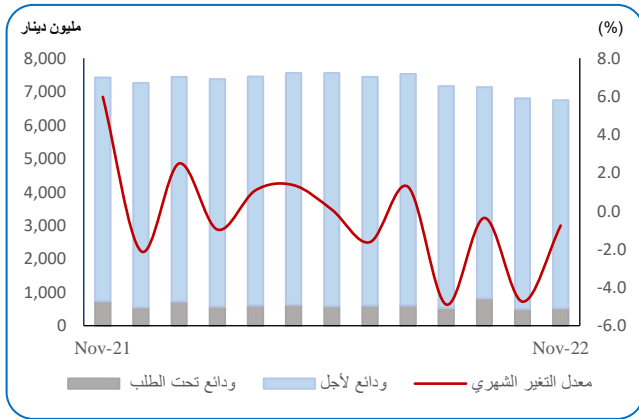
هذا، وشكّل متوسط نسبة إجمالي ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع في البنوك المحلية نحو 76.9% خلال الفترة المنقضية من عام 2022، وتلاه متوسط إجمالي ودائع المؤسسات العامة بنسبة بلغت نحو 15.7%، وإجمالي الودائع الحكومية بنسبة بلغت نحو 7.4%. كما يُشكل متوسط نسبة ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي نحو 73.3% من إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية، ويمتوسط نسبته نحو 95.3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص (المقيم) خلال نفس الفترة.

شكل (7): تطور أرصدة الودائع الحكومية بالبنوك المحلية



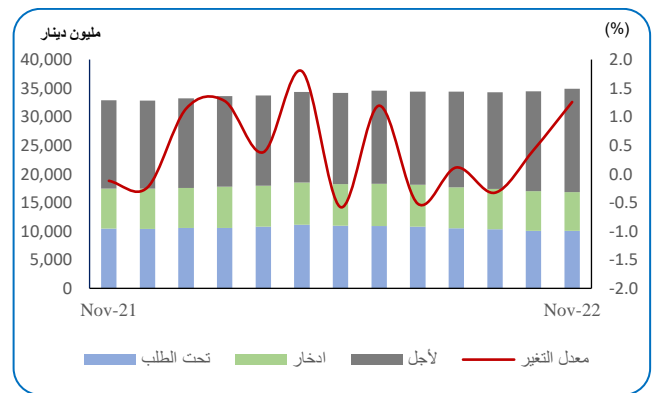
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (8) أرصدة ودائع المؤسسات العامة بالبنوك المحلية



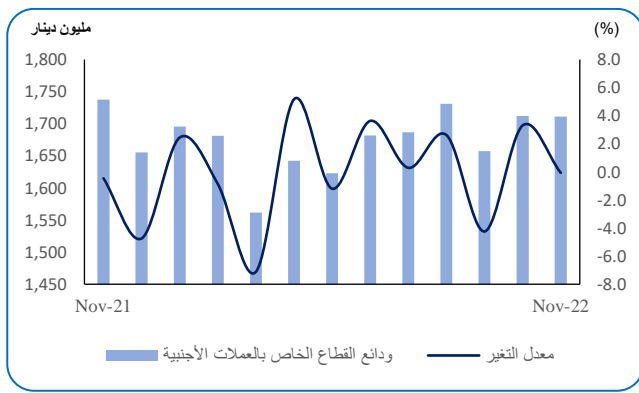
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (9) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (10) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة الأجنبية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي ذات السياق، تُشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي أرصدة ودائع القطاع الخاص المحررة بالدينار الكويتي للمقيمين وغير المقيمين بالبنوك المحلية بلغت قيمتها نحو 37300.3 مليون دينار في نهاية نوفمبر 2022 مقابل نحو 36985.9 مليون دينار في نهاية أكتوبر 2022، أي بارتفاع بلغت قيمته نحو 314.4 مليون دينار ونسبته 0.9%.

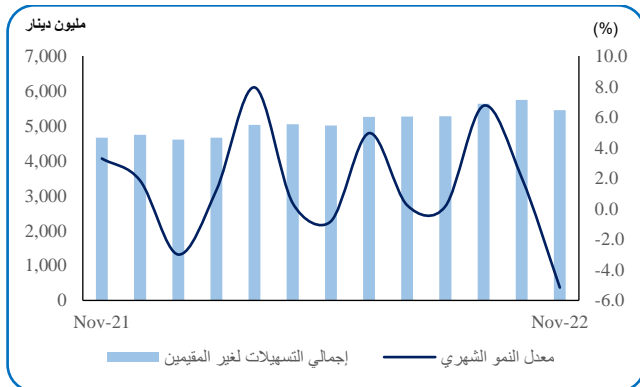
3. أرصدة الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية:

على أساس شهري، بلغت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين وغير المقيمين نحو 52364.1 مليون دينار في نهاية شهر نوفمبر 2022 مقابل رصيد بلغت قيمته 52126.5 مليون دينار في نهاية الشهر السابق، أي بارتفاع قيمته 237.6 مليون دينار ونسبته 0.5%. ويعزى ذلك الارتفاع كمحصلة لارتفاع قيمة أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنحو 533.9 مليون دينار ونسبة 1.2% ليصل إجمالي قيمتها نحو 46915.0 مليون دينار من جهة، وتراجع قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين (تمثل نسبة 10.4% من الإجمالي) بنحو 296.3 مليون دينار ونسبة 5.2% لتبلغ قيمة هذا الرصيد نحو 5449.0 مليون دينار من جهة أخرى.

وعلى جانب التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين، شهدت التسهيلات الائتمانية الشخصية (مثلت نسبة 39.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 113.2 مليون دينار ونسبة 0.6% لتصل قيمتها نحو 18413.0 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى ارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 84.2 مليون دينار ونسبة 0.5% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.3% من إجمالي التسهيلات الشخصية)، بالإضافة لارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية بنحو 15.5 مليون دينار ونسبة 0.8% (تمثل التسهيلات الاستهلاكية نسبة 10.7% من إجمالي التسهيلات الشخصية). كما شهدت التسهيلات الممنوحة للسكن الخاص والنموذجي والتسهيلات الأخرى ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 4.5 ملايين دينار ونسبة 1.4%، و 9.2 ملايين دينار ونسبة 2.2% لكل منهما على الترتيب. هذا، وتُشير البيانات إلى استمرار الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية منذ نهاية أغسطس عام 2021. ومن جانبٍ آخر، ارتفع رصيد الائتمان المقدم لقطاع الأعمال (يمثل نسبة 60.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) بقيمة بلغت نحو 420.6 مليون دينار ونسبة 1.5% لتصل قيمتها لنحو 28502.1 مليون دينار في نهاية نوفمبر 2022 مقابل نحو 28081.5 مليون دينار في نهاية شهر أكتوبر 2022.

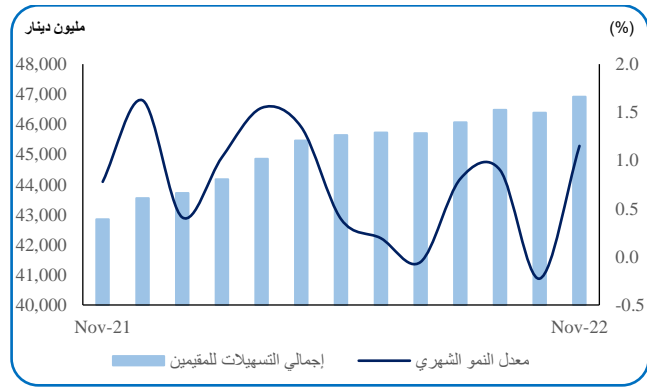
أما على جانب أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، فقد شهدت ارتفاعاً في التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاعات (التجارة، والإينشاء، ومؤسسات مالية غير البنوك، والعقار، والنفط الخام والغاز) بنسب (9.3%، 2.0%، 5.7%، 0.6%، 5.5%) على الترتيب. ومن ناحية أخرى شهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاعات (الصناعة، وقروض للبنوك، وشراء أوراق مالية، والخدمات العامة، والخدمات الأخرى) تراجعاً بنسبة (1.7%، 13.6%، 0.6%، 0.6%، 5.4%) على الترتيب. هذا، ومثلت أرصدة قروض للبنوك نحو 36.0% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين خلال شهر نوفمبر 2022، يليها كل من خدمات أخرى بنسبة 20.0%، ومؤسسات مالية غير البنوك بنسبة 11.4%، والنفط الخام والغاز بنسبة 11.1%.

شكل (12): تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (11): تطور أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين



المصدر: بنك الكويت المركزي.